

بنا ان نستعجل وضع حدّ لتدخّل الجيش في العمليّات الانتخابيّة . واعتبر أنّه من مصلحة الجيش بالذات ان يبقى بعيداً عن الصراع السياسي وان يكرّس نفسه للمهمّة الموكولة اليه وهي اساساً الدفاع عن ارض الوطن .

لذلك اتقدّم بهذا الاستجواب واطرح على حضرة وزير الدفاع الوطني ، الذي وضع الجيش تحت سلطته العليا ، الاسئلة التالية :

١ - من هي السلطة التي طلبت تدخّل الجيش في انتخابات جبيل الفرعيّة التي جرت يوم ١٤ آب ١٩٦٦ ؟

٢ - على أي نصّ قانوني استندت ؟

٣ - ما عي المهمّة التي كلف بها الجيش ؟

هل كان الجيش مكلفاً بتوقيف سيّارات الناخبين وتفتيشها والتأكد من هويّاتهم ؟

هل كان مكلفاً بمنع بعض الناخبين وبعض المراقبين من دخول اقلام الاقتراع ؟

هل كان مكلفاً بالقبض على المواطنين داخل منازلهم ؟

هل كان مكلفاً بتوقيف من يشاء دون ابراز أيّة مذكرة او اعطاء أيّ ايضاح ؟

وهل كانت اللوائح باسماء الاشخاص الذين اوقفوا قد اعدت سلفاً ومن قبل من ؟

٤ - هل أنّ حضرة الوزير مستعدّ ان يأمر باجراء تحقيق بخصوص سيّارة الجيب رقم

٥٠٣١٦٨ ،

وهل أنّه مستعدّ ان يأمر باستجواب الاشخاص الواردة اسماؤهم اعلاه بعد تحليفهم

اليمين اذا كان يشكّ في صحّة ما حصل لهم ؟

٥ - واذا كان ما قام به الجيش في جبيل بمناسبة الانتخابات لا يدخل ضمن المهمّة

الموكولة اليه ، فهل أنّه مستعدّ لاتخاذ العقوبات اللازمة ضدّ من خالفوا القانون وتجاوزوا الاوامر

المعطاة لهم ؟

٦ - هل أنّه موافق على ان يثابر المكتب الثاني على توزيع رخص حمل السلاح الحربي

على الافراد كيفيّا ؟

اذا كان الجواب سلبيّاً فما هي الاجراءات التي ينوي اتّخاذها ؟

٧ - هل أنّه موافق على ان يستمرّ المكتب الثاني بالاشتغال بالانتخابات ، قبيل

الانتخابات وفيها ويعدّها ؟

اذا كان الجواب سلبيّاً فما هي الاجراءات التي ينوي اتّخاذها لوضع حدّ لمثل هذا

التدخّل ؟

٨ - هل أنّه سيبقى راضياً على ان يتابع بعض الضباط ، وهم ليسوا كثيرين ،

التعاطي بالسياسة رغم نصّ المادة ١٥٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٣ الصادر في ١٩ ك ٢ ١٩٥٥ ،

مسيئين بذلك الى هيبه الجيش ووحده ؟